

Distr.: General
28 April 2021
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2021

23 تموز/يوليه 2020 - 22 تموز/يوليه 2021

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة 2020-2021

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه موجزا لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة 2020-2021.



الرجاء إعادة استعمال الورق

030621 020621 21-05626 (A)



موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة 2020-2021

[الأصل: بالإنكليزية والعربية والفرنسية]

موجز

في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل 2020 إلى آذار/مارس 2021، حققت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إنجازات كبيرة في مختلف مجالات عملها في سياق عقد عمل الأمم المتحدة للعمل والإنجاز من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويلخص هذا التقرير الإنجازات البارزة التي تحققت في تلك الفترة وتُبين المهام الأساسية الثلاث للجنة على أرض الواقع، بما في ذلك المنتجات التحليلية القائمة على الأدلة والمدرّكة للسياق دعماً لاستجابة الدول الأعضاء لجائحة الفيروس التاجي (كوفيد-19) وتعافيتها منها؛ والدعوة على الصعيد العالمي إلى توفير سيولة إضافية للقارة؛ والجهود المتواصلة لتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في الهياكل الأساسية والطاقة والزراعة؛ والرقمنة وإنشاء مراكز المعرفة ومنصات رقمية لحوار السياسات؛ والتفاوض على آليات لتخفيف ضغط خدمة الديون ووضع استراتيجية قارية طويلة المدى بشأن المضي قدماً على نحو أفضل؛ وتنفيذ برامج مصممة خصيصاً لتنمية القدرات لصالح الموظفين العموميين الأفريقيين في صياغة السياسات وتنفيذها. ويعرض التقرير أيضاً لمحات عن أعمال اللجنة في تعبئة الوسائل اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والشراكات الابتكارية والمُضيفة للقيمة التي سعت وراءها من أجل تحقيق أهدافها البرنامجية.

أولا - مقدمة

1 - لقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بجائحة الفيروس التاجي (كوفيد-19) وركود عالمي. وواجهت منطقة أفريقيا أثارا كارثية للجائحة على العمالة والاستثمار والإنفاق على الرعاية الصحية وتحصيل الإيرادات، وهو ما شكّل تهديداً بمحو سنوات من المكاسب في مجال التنمية. وضربت الجائحة بشدة أكثر البلدان والجماعات والمجتمعات ضعفاً في القارة، الأمر الذي دفع بالملايين من الضعفاء إلى ما دون خط الفقر وقوّض الجهود الرامية إلى الانتقال من مرحلة الاستجابة إلى مرحلة التعافي.

2 - وفي ضوء هذه الخلفية، كان عمل اللجنة يسترشد باتجاهاتها الاستراتيجية الخمسة، التي صيغت في عام 2018 بالتشاور والحوار الوثيقين مع الدول الأعضاء فيها وشركائها الرئيسيين. وقد استفاد عمل اللجنة من مهامها الأساسية المتمثلة في إجراء بحوث متطورة في مجال السياسة العامة للفت انتباه واضعي السياسات إلى الإجراءات الاستعجالية والمسارات التي تحقق التحول؛ والدعوة إلى عقد منابر حكومية دولية ومتعددة أصحاب المصلحة بشأن متابعة واستعراض القواعد والمعايير والإجراءات الإقليمية؛ وتقديم المساعدة التقنية المصممة خصيصاً، والمشورة في مجال السياسات العامة، وخدمات بناء القدرات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تعديل برنامج عمل اللجنة من أجل الاستجابة للأولويات الناشئة في المنطقة، لا سيما الأزمة الثلاثية التي تواجه البلدان الأفريقية - أزمة صحية ناجمة عن الجائحة، وأزمة اقتصادية، وأزمة مناخية- وتعزيز العمل الإقليمي من أجل المضي قدماً على نحو أفضل.

3 - واضطلعت اللجنة بدور أساسي في التصدي لأكثر التحديات إلحاحاً في مواجهة البلدان الأفريقية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وما تلاها من انكماش في الاقتصادات، وذلك بالاستناد إلى المبادرات التي أُتخذت في السابق، اهداءً بإطار التنمية المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

4 - وقدمت اللجنة دعماً فعلياً للدول الأعضاء في مجالات عدة في سياق عقد الأمم المتحدة للعمل والانجاز من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشمل الأمثلة الواضحة على الصعيد القاري ما يلي:

(أ) إجراء عمل تحليلي رائد وفي الوقت المناسب عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة مشفوعاً بتوصيات تكون رافداً لقرارات السياسة العامة التي تتخذها الدول الأعضاء بشأن جهود الاستجابة لحالات الطوارئ والتعافي؛

(ب) الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عالمية منسقة لدعم القارة الأفريقية، بما في ذلك الشروع في مبادرة تعليق خدمة الديون، والعمل مع كئيب مع وزراء المالية الأفريقيين لتعتمدها مجموعة العشرين؛

(ج) دعم إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبدء المعاملات التجارية؛

(د) وضع استراتيجيات وطنية لتعزيز القدرة على المنافسة؛

(هـ) تقديم الدعم لوضع استراتيجية أفريقية للانتعاش الأخضر والاستثمار، فضلاً عن استكمال الاستراتيجية الأفريقية لتغير المناخ، بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي؛

(و) تدريب حوالي 360 شخصاً من واضعي السياسات الأفريقيين على أدوات تتيح رسم استراتيجيات وسياسات لتسخير الإمكانيات الاقتصادية للمدن الأفريقية والنمو الحضري السريع؛

(ز) إنشاء مركز إقليمي للمعرفة معني بجائحة كوفيد-19 بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الإقليمية؛

(ح) تنظيم معسكر تدريبي على البرمجة كُلال بالنجاح، وذلك على الصعيد القاري، شاركت فيه 2 000 فتاة وامرأة، بهدف تعزيز أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أداة لتمكين المرأة؛

(ط) وضع لوحة متابعة لتقييم التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء وشركات طيرانها المعينة في تنفيذ السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي.

5 - وعلى الصعيد دون الإقليمي، تشمل المعالم البارزة في عمل اللجنة الدعم الذي قدمته لإطلاق عملية لوضع خطة رئيسية شاملة للتصنيع والتنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا، تمشيا مع توافق آراء دوالا؛ وتحيين الدراسة الاستطلاعية عن منطقة الساحل التي أجرتها عام 2019⁽¹⁾، وهي الدراسة التي ستفيد نتائجها في بناء منطقة تنعم بالسلم والازدهار وقادرة على الصمود، وتُدمج في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وفي أدوات التخطيط على المستوى القطري.

6 - وقامت اللجنة بدور رئيسي في إنشاء المنبر التعاوني الإقليمي الأفريقي وإطلاقه في كانون الأول/ديسمبر 2020، وهو الذي يقوم بالفعل بتحويل التعاون فيما بين الوكالات، وفيما بين كيانات الأمم المتحدة الإقليمية لضمان التنفيذ الفعال على الصعيد القطري. ويعمل المنبر، الذي يجري من خلال سبعة تحالفات قائمة على الفرص وموضوعاتية يتفق تركيزها الاستراتيجي والموضوعاتي مع المجالات ذات الأولوية في الاتحاد الأفريقي، على تمهيد الطريق أمام التوزيع الأمثل للأصول الإقليمية للأمم المتحدة دعماً لنظام لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين والدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7 - ويعرض هذا التقرير موجزاً للعمل الذي اضطلعت به اللجنة في العام الماضي بالتعاون الوثيق مع الحكومات والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وغيرهم من أصحاب المصلحة في المنطقة وخارجها من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

ثانياً - الدفع بتنفيذ خطة عام 2030 قُداً في المنطقة

ألف - دعم تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى جانب تطوير القطاع الخاص والهيكل الأساسية، والتمويل الابتكاري من أجل ازدهار أفريقيا

8 - من المتوقع أن يسهم تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية - إلى جانب التمويل الابتكاري، فضلاً عن تطوير القطاع الخاص والهيكل الأساسية - في تسريع الانتعاش الاقتصادي الاجتماعي في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، من خلال تحديد الفرص الجديدة ووضع أطر وآليات ملية ترمي إلى تحويل هذه الفرص إلى وظائف، وزيادة في الاستثمارات، وتحسين في التصنيع، تحقيقاً لتطلعات القارة في مجال التنمية. وعلاوة على ذلك، واصلت اللجنة جهودها الرامية إلى

(1) Economic Commission for Africa, *Sahel 2043: Towards a Resilient, Inclusive and Prosperous Sahel Region* (Addis Ababa, 2019).

تفعيل برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 من خلال زيادة إدماج سلاسل القيمة الإقليمية في السياسات التجارية الوطنية ودون الإقليمية.

9 - وقامت اللجنة بدور أساسي في تسريع تصديق البلدان الأفريقية على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وبعد أحدث تصديق، الذي قامت به زامبيا، بلغ عدد الدول التي صدّقت على الاتفاق الآن 36 دولة عضو تمثل قرابة ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي للقارة. وقد مهّد هذا المسعى الطريق لبدء التنفيذ العملي للاتفاق في 1 كانون الثاني/يناير 2021، وهو معلم تاريخي وإنجاز كبير، بالنظر إلى السياق الصعب لجائحة كوفيد-19. وتشكل المنطقة سوقاً تبلغ قيمتها 2,3 تريليون دولار و 1,3 بليون نسمة. وقد أمكن تحقيق ذلك بفضل المساعدة المباشرة المقدمة من اللجنة إلى البلدان في صياغة استراتيجيات وطنية تهدف إلى تمكينها من تسخير الفوائد الكاملة التي تتيحها المنطقة، وذلك من خلال تحديد المزايا النسبية والتنافسية، فضلاً عن القيمة المضافة الكبيرة وإتاحة الفرص في مجال التجارة والاستثمار لزيادة القدرات الإنتاجية والتصنيع والتجارة داخل المنطقة الواحدة.

10 - وقد أخذت عشر دول أعضاء⁽²⁾ في عام 2020 توصيات السياسة العامة الصادرة عن الطبعة الثانية من تقرير مؤشر التكامل الإقليمي لأفريقيا الذي وضعته اللجنة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، بعين الاعتبار أثناء صياغة الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد تمحورت التوصيات حول خمسة أبعاد، هي التكامل التجاري؛ والتكامل الإنتاجي؛ وحرية حركة الأشخاص؛ وتكامل الاقتصاد الكلي؛ وتكامل الهياكل الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة المساعدة التقنية لهذه الدول الأعضاء لتضع استراتيجياتها الخاصة بالمنطقة والتصديق عليها، وبدأت أربع منها - كوت ديفوار والكاميرون وسيراليون وتوغو - في تنفيذ استراتيجياتها.

11 - وقد استفاد السنغال، وسيراليون، وغامبيا، وموريتانيا من الدعم الذي تقدمه اللجنة. وفي شرق أفريقيا، وضعت أربع استراتيجيات جديدة لبوروندي، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، واستراتيجية إقليمية لجماعة شرق أفريقيا، وستُبدل الجهود من أجل دعم المرحلة الثانية من مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالاستثمارات، وسلاسل القيمة الإقليمية، والخدمات، والمنافسة، وحركة الأشخاص، والاقتصاد الأزرق والسياحة. وتمثل العوائد الديمغرافية عنصراً مهماً آخر. وفي غرب أفريقيا، وضعت اللجنة إطاراً للميزنة العامة، يُدمج الديناميات الديمغرافية في مالي، ويحسن قدرات 15 دولة عضو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من خلال منهجية حسابات التحويل الوطنية.

12 - ويُعد إعلان الفترة 2021-2030 عقداً للتنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا، وإطلاق الخطة الرئيسية للتصنيع والتنوع الاقتصادي لوسط أفريقيا، التي تقودها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، استناداً إلى المزايا النسبية للدول الأعضاء، معلمين رئيسيين في اتجاه دعم تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في وسط أفريقيا. ومن شأن الخطة الرئيسية أن تمكن المنطقة دون الإقليمية من المضي قدماً على نحو أفضل خروجاً من ويلات جائحة كوفيد-19، وذلك بإنتاج وتحويل وتوزيع واستهلاك السلع المصنعة التي تعكس احتياجاتها وأفضليتها الخاصة بها.

(2) توغو، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغينيا، والكاميرون، وكوت ديفوار، وموريتانيا.

13 - وتشارك اللجنة في وضع المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية (2021-2030) لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا الذي يشرف عليه الاتحاد الأفريقي، وذلك بالاستناد إلى الدروس المستفادة من المرحلة الأولى من خطة العمل التي شملت أكثر من 400 مشروع في 51 برنامجا عابرا للحدود قيد التنفيذ حتى نهاية عام 2020، وبمراعاة مجموعة من المعايير، مثل الصلات بالأولويات الإقليمية، والشمول والتحول الهيكلي. وتغطي خطة العمل ذات الأولوية أربعة قطاعات رئيسية للهياكل الأساسية هي: النقل؛ والطاقة؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وموارد المياه العابرة للحدود.

14 - وشاركت اللجنة مع اللجان الاقتصادية الإقليمية الأربع الأخرى التابعة للأمم المتحدة في مشروع مشترك للأمم المتحدة بشأن الربط بين النقل والتجارة أثناء الجائحة. وخلال المرحلة الأولى، التي اختتمت في نهاية عام 2020، استعرضت اللجنة التحديات ذات الصلة المطروحة على طول ممرات التجارة والنقل في أفريقيا، ووضعت التوصيات المناسبة في مجال السياسة العامة. وسترکز المرحلة الثانية على حلول النقل الذكي وتيسير التجارة.

15 - وأكدت اللجنة في إطار مشاركتها في عقد العمل من أجل السلامة على الطرق (2021-2030)، ضرورة توفير هياكل أساسية أكثر أمانا، وأجرت استعراضا للأداء في مجال السلامة على الطرق في إثيوبيا. ويمكن أن يكون هذا التقرير، الذي كُشف عنه النقاب في كانون الثاني/يناير 2021، نموذجا يحتذى به في بلدان أخرى في أفريقيا سجلت عددا كبيرا من ضحايا حوادث الطرق. وأسهمت اللجنة أيضا في وضع مؤشرات أداء رئيسية لتنفيذ سوق موحدة للنقل الجوي على نطاق أفريقيا.

16 - وساعدت اللجنة كلا من إثيوبيا، وأنغولا، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وغانا، والكاميرون، وكينيا، والمغرب، وموريتانيا على إجراء استعراض تنظيمي لسلاسل القيمة في قطاع الطاقة (توليدها، ونقلها، وتوزيعها، وإتاحتها خارج الشبكة) من حيث الانفتاح (الهيكل والإدارة)، والجاذبية (الاقتصاد) والجاهزية (النضج). ومن المتوقع أن يستخدم القطاع الخاص النتائج ذات الصلة لتكون رافدا في اتخاذ قراراته الاستثمارية.

17 - ويتطلب تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية آليات ابتكارية لدعم التمويل الطويل الأجل. وفي عام 2020، ركزت اللجنة في تقريرها الاقتصادي الرئيسي عن أفريقيا على موضوع "التمويل الابتكاري لتنمية القطاع الخاص في أفريقيا"، الذي تناولت فيه أنواعا جديدة من التمويل كوسيلة لزيادة قدرة القطاع الخاص على الصمود في وجه آثار جائحة الفيروس التاجي العالمية. ويتناول التقرير الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر 2020 الأدوات والممارسات والسياسات المالية الابتكارية اللازمة لتمكين البلدان الأفريقية من إحداث تغيير كبير في الأعمال التجارية المتنامية من شأنه أن يدفع بالنمو الاقتصادي الشامل للجميع، ويوجد فرص عمل ومسارات لتحسين سبل عيش الشعوب الأفريقية.

18 - ومن خلال نشاط الدعوة باسم أفريقيا على الصعيد العالمي، اضطلعت اللجنة بدور حاسم في الدفع بخطة إلى الأمام ترمي أولا إلى تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي أقرتها كل من مجموعة العشرين ونادي باريس في نيسان/أبريل 2020 في أعقاب الأزمة الاقتصادية الناشئة عن الجائحة حتى نهاية عام 2021 أو ربما نهاية عام 2022؛ وثانيا، الحصول على المزيد من التمويل من خلال حقوق السحب الخاصة؛ وثالثا، إنشاء مرفق لمساعدة البلدان على تسديد مدفوعات الديون القصيرة الأجل وزيادة الإقراض من المصارف الإنمائية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، وافقت بلدان مجموعة العشرين على تمديد التجميد الخاص بمدفوعات الديون الثنائية الرسمية في إطار مبادرة تعليق سداد خدمة الدين حتى النصف

الأول من عام 2021، وتعهّدت بالنظر في تمديد آخر مدته ستة أشهر في نيسان/أبريل 2021. ودعت اللجنة أيضاً إلى ضخ جديد لسيولة قدرها 500 مليار من حقوق السحب الخاصة (709 مليار دولار أمريكي)، وهو ما يمكن أن يوفر احتياطات إضافية تزيد على 150 مليار دولار لاقتصادات الأسواق الناشئة، منها 20 مليار دولار تذهب مباشرة إلى البلدان منخفضة الدخل.

19 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، وقعت اللجنة والوكالة الفرنسية للتنمية اتفاق شراكة يرمي إلى دعم الحكومات الأفريقية في تنفيذ مبادرة تعليق سداد خدمة الدين. وستقدم اللجنة الخبرة الفنية لدعم الحكومات الأفريقية في تقييم احتياجاتها في إطار المبادرة. وستهدف المساعدة الفنية إلى دعم البلدان الأفريقية من أجل سدّ الفجوة التمويلية التي تبلغ 345 بليون دولار، وهو المبلغ اللازم للتعافي من جائحة كوفيد-19، وبلوغ مسار مستدام للتنمية.

باء - تعزيز الثورة الرقمية وثورة البيانات في أفريقيا كأساس لتحقيق التعافي وإعادة تنشيط النمو في فترة ما بعد الجائحة

20 - اضطلعت اللجنة بعدة أنشطة رائدة لدعم استراتيجية الاتحاد الأفريقي للتحوّل الرقمي لأفريقيا (2020-2030)، التي وضعت بالتعاون مع عدد من الشركاء، وبلاستفادة أيضاً من برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا لإنشاء سوق رقمية موحدة. وساعدت اللجنة إثيوبيا كذلك على وضع استراتيجية رقمية شاملة (استراتيجية إثيوبيا الرقمية لعام 2025)، تمت الموافقة عليها على أعلى مستوى في حزيران/يونيه 2020.

21 - ويتعين على الحكومات الأفريقية أن تغتنم الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي العالمي الذي يُتوقع أن ينمو من 11,5 تريليون دولار في عام 2016 إلى أكثر من 23 تريليون دولار بحلول عام 2025. وفي محاولة لتقييم الكيفية التي تسخر بها البلدان تكنولوجيات المعلومات لتكون جاهزة في المستقبل، تعاونت اللجنة ومعهد "بورتولانز" على إصدار تقرير في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 عن التحوّل الرقمي في الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الجائحة⁽³⁾. ويظهر التقرير زيادة في طرائق الابتكار وريادة الأعمال الرقمية في أفريقيا، حيث بلغ عدد المراكز الرقمية أكثر من 400 مركز في 93 مدينة، تُدرّ أكثر من 1,1 مليار دولار. ويشير التقرير أيضاً إلى أن السياق من أجل التصدي للجائحة، كان حافزاً على الابتكار والإبداع في جميع أنحاء أفريقيا. ومع ذلك، هناك العديد من التحديات التي تعترض سبيل اعتماد التكنولوجيات الرقمية، ويشمل ذلك محدودية الوصول على الخدمات الرقمية، والسياسات غير الملائمة و/أو التقييدية، وعدم قابلية تشغيل المنصات تشغيلاً بينياً.

22 - وعززت اللجنة أوجه تقدم كبيرة في المجال الرقمي في إطار مركزها الرقمي للامتياز، لا سيما فيما يتعلق بالمبادرة الرقمية للمؤسسة لدعم البلدان الأفريقية في استغلال فرص الهوية الرقمية استغلالاً كاملاً لتيسير منح هوية قانونية لجميع الأفريقيين، والاستفادة من التجارة الرقمية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

(3) Soumitra Dutta and Bruno Lanvin, eds., *The Network Readiness Index 2020: Accelerating Digital Transformation in a Post-COVID Global Economy* (Washington, D.C., Portulans Institute, 2020)

23 - ويشكل العمل المتعلق بالهوية الرقمية أيضا جزءا من خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية (2020-2030)، التي أطلقت لدعم الدول الأعضاء في إنشاء نظام شامل ومستدام للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية وإدارة الهوية تتولى البلدان زمامه. وفي ضوء هذه الخلفية، ساعدت اللجنة كلاً من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وسيراليون، وغانا، والكاميرون، وكينيا، وليبيريا، وموزامبيق، والنيجر - بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - على إجراء تقييمات لنظمها الخاصة بالتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. وشملت النتائج المحققة، توصيات سياساتية وتقنية بشأن إعادة تصميم أنظمة التسجيل؛ وتذليل العقبات التي تواجهها المجتمعات المحلية في الحصول على الهويات القانونية؛ وإقامة أنظمة قابلة للتشغيل المشترك تربط التسجيل المدني كأساس لإدارة الهوية؛ ووضع تقارير إحصاءات الأحوال المدنية؛ وإنشاء سجلات وطنية للسكان. وقد بلغت كينيا وزامبيا مراحل متقدمة في إنشاء سجلاتهما.

24 - وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أطلقت اللجنة "مبادرة القيادة في مجال البيانات في أفريقيا" مع "دولة المستقبل" و"أفريقيا الذكية" (اللتين تقودان اقتصاد المعرفة من خلال النفاذ بأسعار معقولة إلى النطاق العريض واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات)، وهو ما أوجد حيزاً آمناً يمكن من خلاله لواعي السياسات، وخبراء الحقوق الرقمية ورواد الأعمال التعلم معا. والمبادرة هي شبكة من الأقران أنشأها واضعو السياسات الأفريقيون والمدافعون عن حقوق المستهلك وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص، ولصالحهم، حتى يدفع اقتصاد البيانات بالنمو المنصف والتقدم الاجتماعي إلى الأمام في جميع أنحاء القارة. فتوافر البيانات الموثوقة والدقيقة أمر لا غنى عنه للتنمية أفريقيا، ومن ثم فإن حماية البيانات أمر بالغ الأهمية وينبغي أن يبدأ ببناء هياكل أساسية آمنة.

25 - وواصلت اللجنة تعزيز مجموعة أدواتها المتكاملة للتخطيط والإبلاغ ووضع نماذج كلية (مع التركيز بشكل خاص على تقييم تأثيرات الجائحة على صعيد الاقتصاد الكلي) لتحسين ما تقوم به الدول الأعضاء من حيث مواءمة خططها الإنمائية وعمليات التخطيط الوطنية الخاصة بها مع خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وقدمت الدعم، في إطار هذه العملية، إلى بلدان عدة شملت إثيوبيا، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وناميبيا.

26 - وبدأ المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، في إطار التصدي للجائحة، تحويل برامج وأنشطة بناء القدرات التقليدية في الموقع إلى فعاليات تعليمية رقمية (وهو ما يمثل تقدماً بمقدار ثلاثة أضعاف عن عام 2019)، مع توسيع مستوى الشمول بفضل زيادة مشاركة المرأة.

جيم - بناء مستقبل أفضل للتنمية المستدامة، مع التركيز على تحقيق الانتعاش الأخضر، وتعميم اعتبارات تغير المناخ والاقتصاد الأزرق

27 - يمثل منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة معلماً هاماً من معالم برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويهدف المنتدى إلى النهوض بالتنفيذ المتكامل لخطة عام 2030 وخطة عام 2063، وهما خطتان تعزز كل منهما الأخرى.

28 - وعُقدت الدورة السادسة للمنتدى في الفترة من 24 إلى 27 شباط/فبراير 2020، في مدينة شلالات فيكتوريا بزمبابوي، وتناولت موضوع: "2020-2030: عَقْدُ تُحَقِّقُ فيه أفريقيا تحولها وازدهارها عن طريق خطة عام 2030 وخطة عام 2063". واجتذب المنتدى حوالي 3 000 مشارك من جميع بلدان القارة، وعُقد

مباشرة في بداية جائحة كوفيد-19. ودعا الاجتماع جميع البلدان الأفريقية إلى أن تعيد النظر على وجه السرعة في أطرها الخاصة بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وأن تُوائم خططها الإنمائية الوطنية مع مبادئ الخطين، وأن تُطلق برامج ومشاريع لتنفيذهما.

29 - واستعرض المنتدى التقدم المحرز وقام بتيسير تبادل الخبرات والدروس المستفادة بشأن الاستعراضات الوطنية والمحلية الطوعية. وحثت الدول الأعضاء على التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي، من خلال هياكل الحكم المحلي؛ وتسخير تحويلات المغتربين لتمويل الاحتياجات الاجتماعية والصحية والتعليمية لمواطنيهم الذين يعيشون في أفريقيا؛ واعتماد نهج للإدارة القائمة على النتائج مقترن بنظام للرصد والتقييم من أجل تسريع وتيرة تنفيذ خطة عام 2030. واعتمد المنتدى أيضا مُدخلات القارة في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2020 الرامية إلى الدفع قدما بتنفيذ الخطين، لا سيما إعلان شلالات فيكتوريا بشأن عقد العمل والإنجاز من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا. وخلال الدورة السادسة، تم إضفاء الطابع الرسمي على آلية المشاركة في التنسيق الإقليمي لأفريقيا؛ وستعزز هذه الهيئة مساهمات جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة.

30 - كما نظمت اللجنة الدورة السابعة للمنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة، الذي استضافته حكومة الكونغو وعقد في الفترة من 1 إلى 4 آذار/مارس 2021، في شكل مختلط على الإنترنت وحضوريا، تناول موضوع "المضي قدما على نحو أفضل: نحو أفريقيا خضراء وقادرة على الصمود لتحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063". وفي أعقاب هذه الجائحة وما أحدثته من دمار اقتصادي واجتماعي، فإن موضوعي الدورة السادسة والسابعة كليهما يقرآن بأهمية إعادة بناء أنظمة القارة الاقتصادية الاجتماعية باعتماد الفرص التي تتيحها مسارات التنمية الخضراء والمنخفضة الكربون، بهدف بناء أفريقيا قادرة على الصمود وشاملة للجميع ومستدامة. بيد أن مسارات النمو الحالية تشير إلى أن العديد من البلدان ستُخفق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول الموعد النهائي المحدد في عام 2030. وإذا كان لا بد من تحقيق الهدف المتمثل في "عدم ترك أحد خلف الركب"، فإن الأمر يتطلب اتباع نهج شامل للمجتمع بأسره، إلى جانب بذل جهود متضافرة وتتسم بالطموح لتغيير عالمنا خلال فترة السنوات العشر الواردة في عقد العمل والإنجاز من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

31 - وهناك ورقات تقنية وتوصيات في مجال السياسات تناولت عددا من أهداف التنمية المستدامة، منها الهدف 1 (إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف 2 (القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف 3 (ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار)، والهدف 8 (تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع)، والهدف 10 (الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها) والهدف 12 (ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين)، والهدف 13 (اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره)، والهدف 16 (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)، والهدف 17 (تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة).

32 - وكانت الصلة بين العملية المستمرة لتغيير المناخ والأزمات الصحية والاقتصادية في صميم المناقشات واتسمت بأهمية خاصة بالنسبة للخطاب المتعلق "بالمضي قدما على نحو أفضل". وقد أبرزت

الجائحة الأهمية المحورية للطبيعة في التنمية، بعد أن كشفت عن الطابع المنتظم للمخاطر والأثر المتتالي للكوارث في كافة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. وفيما يخص أفريقيا، فإن الأهم هو أن تغيّر المناخ يمثل تهديدا وجوديا، وهو ما يعرّض تحقيق خطة التنمية في القارة للخطر. ويكلف تغير المناخ البلدان الأفريقية كل سنة ما بين 2 و 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه قد يؤدي أحيانا إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 15 في المائة. ورغم أن الدول الأفريقية يجب أن تتصدى في الوقت الحاضر للتداعيات الاقتصادية والصحية الخطيرة لجائحة كوفيد-19، فمن الأهمية بمكان ألا يذهب العمل المناخي ضحية للأضرار الاقتصادية الهائلة التي سببتها أزمة كوفيد-19. وعلى هامش ذلك المنتدى، عُقد المنتدى الثالث للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا بمشاركة عدد كبير من مجموعات الشباب والأفراد الذين عرضوا أحدث ابتكاراتهم.

33 - وشرعت اللجنة، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، في تحيين استراتيجية تغير المناخ في أفريقيا (التي وُضعت في البداية في عام 2014)، من خلال إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة. ومن المتوقع أن تقوم جميع الأطراف في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ بتحيين مساهماتها المحددة وطنيا وتعزيزها. وفي هذا الصدد، تم تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إدماج المساهمات المتسقة ومتعددة القطاعات المحددة وطنيا في خططها الإنمائية الوطنية من خلال التدريب على إدماج إجراءات المناخ الخاصة بمختلف القطاعات في خطط التنمية الوطنية. كما أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إطارا لتنقيح المساهمات المحددة وطنيا وقدمت الدعم لتدابير التدريب وبناء القدرات المنظمة لتحقيق هذه الغاية.

34 - وكانت اللجنة نشطة جدا في إجراء عملية تعلّم إلكتروني بشأن القضايا المتصلة بتغير المناخ. فقد وضعت دورة دراسية عن المعلومات والخدمات المتعلقة بالمناخ ضمن المناهج الدراسية الإلكترونية لشاركة الأمم المتحدة الموحدة للتعليم في مجال تغير المناخ، التي أكملها أكثر من 100 ألف متعلم (أكثر من 50 في المائة منهم من النساء).

35 - وأعدت اللجنة ورقة بعنوان "تغير المناخ والتنمية في أفريقيا في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19: بعض الأفكار النقدية"، تناولت حالة الطوارئ المناخية والدروس المستفادة من الجائحة، والاحترار العالمي، وجهود التمويل لتجاوز الأزميتين، والانتقال الطاقوي المطلوب، وتصورات تغير المناخ، ومسألة معرفة ما إذا كانت الدروس المستفادة من الجائحة يمكن أن تقيد التدابير المتعلقة بالمناخ. وجاء في الورقة أيضا أن هناك حاجة إلى اقتصاد سياسي جديد يقوم على التماسك، والمساواة، والاستدامة البيئية للتمكن من اتخاذ إجراءات مناخية جذرية.

36 - وواصلت اللجنة أيضا الدفع قُدما ببرنامج العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا في سياق تحقيق الانتعاش الأخضر. ويمكن أن تسهم اتجاهات البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا النانو وإمكانات السوق، بشكل مباشر وغير مباشر، في تحقيق تطلعات أفريقيا في مجال التنمية وفي التزاماتها الدولية، لا سيما تلك الواردة في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتعد مصر حاليا البلد الأول في مجال بحوث تكنولوجيا النانو في أفريقيا، في حين أن جنوب أفريقيا هي البلد الأفريقي الذي سجل أكبر عدد من براءات الاختراع وأنشأ معظم الشركات والمؤسسات في هذا المجال. غير أن أفريقيا، عموما، متخلفة عن الركب على هذه الجبهة. وقد وجهت اللجنة وشركاؤها دعوة إلى الباحثين والمبتكرين والشركات

التي لديها منتجات أو بحوث فريدة قائمة على تكنولوجيا النانو أو تتيح تطويرها، إلى عرضها في الفترة من 14 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2020.

37 - ومتابعة للدعم الناجح المقدم إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية، ومنها جزر القمر، وسيشيل، ولجنة المحيط الهندي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، في وضع أطر سياسات استراتيجية، بما في ذلك خطط عمل بشأن تسخير الاقتصاد الأزرق لأغراض التنمية المستدامة، باستخدام منهجية دليل سياسات الاقتصاد الأزرق الأفريقي⁽⁴⁾، شرعت اللجنة في إعداد مجموعة أدوات لتقييم الاقتصاد الأزرق. وللمرة الأولى، وضعت مجموعة أدوات نموذجية تم اختبارها في أنواع مختلفة من البلدان، مثل جيبوتي (الساحلية)، ورواندا (غير الساحلية)، وسيشيل (الدولة الجزرية) لمساعدة الدول الأعضاء والتجمعات الإقليمية على إجراء تقييمات اجتماعية واقتصادية وبيئية متعمقة من أجل قياس ثقل الاقتصاد الأزرق وإسهاماته. ومن المتوقع أن يؤدي الاقتصاد الأزرق دورا هاما في تحقيق الانتعاش الاقتصادي الاجتماعي والبيئي في فترة ما بعد الجائحة في العديد من البلدان الأفريقية.

38 - وسعيا من الخبراء الفنيين إلى المساعدة في دعم الإدارة الضعيفة للأراضي ومعالجة مشكلات الحقوق غير المأمونة في حياة الأراضي في أفريقيا التي لا تزال تطرح تحديات إنمائية رئيسية للقارة، عقدوا اجتماعا عبر الإنترنت في 21 أيلول/سبتمبر 2020 لمناقشة هذه الشواغل والتخطيط للمستقبل بشأن ما ينبغي اتخاذه لتحقيق خطة الاتحاد الأفريقي بشأن الأراضي. وقام أيضا المركز الأفريقي لسياسات الأراضي بتسيير تنظيم تدريب في ليلونغوي، بملوي، يومي 22 و 23 كانون الأول/ديسمبر 2020، تناول موضوع "تعزيز أمن حياة الأراضي وريادة الأعمال فيما يخص المرأة بما يتماشى مع خطة الاتحاد الأفريقي بشأن الأراضي".

39 - وبغية تحديد الأولويات الاستراتيجية لإدارة الأزمات والاستجابة لها على أساس نوع الجنس، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أيار/مايو 2020 ندوة عبر الإنترنت تناولت موضوع: "الاستجابات لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها: إطار جنساني". ونُظمت الندوة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، تحت رعاية اللجنة الفنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وكانت الغاية من هذه الفعالية التداول بشأن أثر الجائحة على النساء والفتيات الأفريقيات، بهدف تحديد أولويات الاستجابة القصيرة الأجل وإطار طويل الأجل للتعافي المفضي إلى التحول في المجال الجنساني. وفي إطار الاستعراض الإقليمي الخامس والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، عملت اللجنة مع البلدان للتعبيل بتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تمكين النساء والفتيات، وتحقيق المساواة بين الجنسين في أفريقيا. وتتناول اللجنة تغير المناخ بوصفه موضوعا متعدد القطاعات في جميع برامجها.

(4) Economic Commission for Africa, *Africa's Blue Economy: A Policy Handbook* (Addis Ababa, 2016)

ثالثا - تعزيز وسائل تنفيذ خطة عام 2030

ألف - البيانات والإحصاءات

40 - إدراكا من اللجنة للقيمة البالغة الأهمية لوجود إحصاءات موثوقة وفي الوقت المناسب لاستخدامها في اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة، أطلقت في آب/أغسطس 2020 مركز مراقبة الأسعار لأفريقيا، وهو أول أداة من نوعها في القارة توفر رؤية فريدة لتقلبات الأسعار في البلدان الأفريقية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية وعلى مستوى القارة ككل. وتوفر البوابة تحيينا لمؤشر أسعار الاستهلاك وبيانات عن التضخم بالنسبة للبلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية وتساعد على رصد الاقتصادات وتحليلها وإدارتها من خلال اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات. وتجمع منصة المركز الأسعار العادية، وأسعار الصرف من جميع البلدان الأفريقية في مكان واحد، وتضع تحليلات للتضخم شهرية وفصلية وسنوية. وسيتيح المركز أيضا إمكانية فهم التقارب أو التباعد على صعيد الاقتصاد الكلي فهما أفضل استنادا إلى بيانات موثوقة ويمكن الحصول عليها في الوقت المناسب عن أسعار السلع والخدمات وتحركاتها.

41 - ولتعزيز الإدارة المتكاملة للتسجيل المدني والهوية القانونية في الدول الأعضاء، قدمت اللجنة المساعدة التقنية بشأن نهج شامل للتسجيل باستخدام نهج دورة الحياة في 10 بلدان من البلدان التي تشملها خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية، وهي: زامبيا، وسيراليون، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، وليبيريا، وموزامبيق، والنيجر. ووضعت اللجنة أيضا إطارا لتحسين نظام التسجيل المدني وإحصاءات الحالة المدنية، يجري تطبيقه في أنغولا وبوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وليسوتو وملاي، ودعمت وضع الإطار القانوني للتسجيل المدني وإحصاءات الحالة المدنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال.

42 - وفي أعقاب التدابير الرامية إلى بناء قدرات 30 مسؤولا من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وضع نظم شاملة وقابلة للتشغيل المتبادل ومستدامة تتعلق بالتسجيل المدني وإحصاءات الحالة المدنية والهوية القانونية، أجريت إصلاحات في نظم التسجيل المدني وإحصاءات الحالة المدنية في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، غامبيا وغينيا بيساو والنيجر والسنغال وسيراليون، وهو ما عجل بالتقدم المحرز في تحقيق الهدف 16-9 من أهداف التنمية المستدامة.

43 - ويجري أيضا وضع نظم متكاملة للتسجيل المدني وإحصاءات الحالة المدنية وإدارة الهوية تكفل الهوية القانونية من الولادة إلى الوفاة في أربعة بلدان، هي سيراليون والسنغال وكوت ديفوار والنيجر. وبدعم تقني من اللجنة، نُفذت مبادرة الأمم المتحدة للهوية القانونية بنجاح في النيجر من خلال خطة عمل تم الاتفاق عليها بين الحكومة وشركائها.

باء - الشؤون المالية

44 - ما فتئت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدعو إلى إصدار وإعادة توزيع حقوق السحب الخاصة الجديدة التي ستوفر للبلدان الأفريقية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل السيولة اللازمة للاستجابة على نحو ملائم للآزمة الصحية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة. وقد حظيت جهود الدعوة التي تبذلها اللجنة بدعم من مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في دورته الثالثة والخمسين التي عُقدت في آذار/مارس 2021. كما أكد وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية التابعون لمجموعة العشرين من جديد الدعوة الموجهة إلى صندوق النقد الدولي لتقديم اقتراح بشأن تخصيص جديد يتراوح بين 500 مليار دولار

و 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة. ومن المتوقع أن يوفر ذلك سيولة وتمويل استثماريا تحتاج إليهما البلدان الأفريقية بشدة، لا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض ومتوسطة الدخل، وأن يتيح انتعاشا مستداما بعد الجائحة.

45 - وواصلت مبادرة الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة من أجل أفريقيا، التي أطلقتها اللجنة في عام 2019، استكشاف ووضع نهج مبتكرة للاستفادة من الموارد العامة المحدودة وتعبئة استثمارات القطاع الخاص بهدف بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ وتحفيز التنمية الخالية من الكربون من خلال الاستثمار في الطاقة النظيفة والهياكل الأساسية الخضراء. وفي هذا السياق، أجرت اللجنة في عام 2020 استعراضات للبيئة التنظيمية لقطاع الطاقة في 10 بلدان. وقد أرسى ذلك أساسا قويا لاستثمار القطاع الخاص في تلك البلدان وساهم في تحديد المشاريع التي يمكن للقطاع الخاص أن يستثمر فيها. وخلال عام 2020، دعمت اللجنة، من خلال المبادرة، إعداد المشاريع من أجل تعزيز القدرة المصرفية، والدعم التقني والتنظيمي للبلدان، بما في ذلك تنمية القدرات (الجهات التنظيمية، والمرافق، ورعاة المشاريع)؛ وخط قابل للتمويل بسعة 10 آلاف ميغاواط من مشاريع الطاقة النظيفة سيتم وضعه على مدى خمس سنوات.

46 - وقدمت اللجنة مساعدة تقنية إلى دولتين عضوين لتعزيز قدرتهما على تعميق أسواق السندات المحلية وتعبئة رأس المال المحلي لتمويل التنمية المستدامة. ففي أنغولا، تعاونت اللجنة تعاونا وثيقا مع وزارة المالية للإشراف على أداء الدين المحلي الأنغولي وإدارته. كما شاركت مع الخزنة الوطنية لجنوب أفريقيا (مكتب الدين المحلي) لوضع برنامج للتعليم من الأقران لصالح وفد من وزارة المالية الأنغولية (وحدة إدارة الديون)، يهدف إلى الاستفادة من تجربة جنوب أفريقيا في إقامة سوق أعمق وأكثر سيولة لسندات العملة المحلية. وبالنسبة للسنگال، شاركت اللجنة مع "وكالة بلومفيلد للتعاون الدولي"، وهي وكالة إقليمية للتصنيف الائتماني، لوضع برنامج للتوعية بمسائل مثل تقييم التصنيف الائتماني بالعملة المحلية، والاستفادة من التصنيف الائتماني في عملية تعبئة الموارد المالية، واعتماد حلول مبتكرة لاستقطاب المستثمرين المحليين والأجانب.

47 - وبالشراكة مع المصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، تقوم اللجنة بتنفيذ مبادرة لتمويل التجارة استجابة لجائحة كوفيد-19، على غرار المرفق المشترك بينهما للتخفيف من الآثار التجارية. ويهدف المرفق إلى إتاحة التمويل اللازم لتوفير المدخلات الزراعية في إثيوبيا وغينيا. ووافق المصرف على إنشاء مرفق تمويل بقيمة 14 مليون دولار لصالح "مصرف أفريلاند الأول" في غينيا لدعم استيراد المدخلات الزراعية الاستراتيجية لغرفة الزراعة في ذلك البلد. ويجري حاليا تنفيذ مسارٍ سريعٍ للمستندات لصالح المرفق، كما جرى استعراض شروط خطابات الاعتماد والاتفاق عليها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ست شركات طيران أفريقية في تواصل مباشر حاليا مع المصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد للتفاوض على الاستفادة من مرفق المصرف لتخفيف أزمة السيولة لديها.

جيم - بناء القدرات

48 - في إطار بناء قدرات الوزارات الحكومية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في جميع أنحاء القارة على صياغة وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام، حافظت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على شراكتها مع جامعة جوهانسبرغ في إدارة الجولة الخامسة من برنامج الماجستير بشأن السياسات الصناعية. وبالشراكة مع جامعة توركو في فنلندا، نظمت اللجنة برنامجا مشتركا على الإنترنت للمسؤولين الحكوميين الأفريقيين يتعلق ببناء

جامعات أفريقية لريادة الأعمال في سياق الابتكارات المسؤولة والتنمية المستدامة، وهو البرنامج الذي إستمد المحتوى من إطار اللجنة المتعلق بـ "المضي قدماً معاً: تمويل انتعاشٍ مستدام من أجل مستقبل الجميع".

49 - ودعماً للتنفيذ العاجل لخطة عام 2030 وخطة عام 2063 من خلال برامج بناء القدرات، دربت اللجنة 2 033 من واضعي السياسات والمسؤولين الحكوميين من 47 بلداً. وشهد نحو 80 في المائة من هؤلاء المتدربين بأنهم استخدموا، بأدلة ملموسة، المعارف والمهارات والأدوات التي اكتسبوها من هذا التدريب في التأثير على السياسة الاجتماعية والاقتصادية في بلدانهم.

50 - ولتعزيز معارف الحكومات المحلية ومهاراتها لإجراء الاستعراضات المحلية الطوعية، قدمت اللجنة الدعم لخمس مناطق محلية هي أكرا، وياوندي، وهراري، وشلالات فيكتوريا في زيمبابوي، ومقاطعة نغورا في أوغندا. وقُدِّم هذا الدعم التقني من خلال حلقات عمل تناولت أساليب الاستعراض والنهج المحلية الطوعية؛ وتيسير التعلم والتبادل بين الأقران على الصعيدين الإقليمي والعالمي فيما بين الحكومات المحلية؛ والتنسيق والمواءمة مع عمليات الاستعراض الوطنية الطوعية، والمداخلات التقنية في العمليات التحضيرية للاستعراض المحلي الطوعي. وخلال الدورة السادسة للمنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة في آذار/مارس 2020، نُقلت هذه المناطق دروسها المستفادة وممارساتها الجيدة إلى جمهورٍ أوسع، وهي الدروس والممارسات التي كانت رافداً لمزيد من الحوار بشأن البعد المحلي لرصد التقدم المحرز في خطة عام 2030 وخطة 2063. ونتيجة لذلك، أكدت الدول الأعضاء، في إعلان شلالات فيكتوريا، وهو النتيجة الرئيسية للمنتدى، على الدور الحيوي للحكومات المحلية والاستعراضات المحلية الطوعية بوصفها أدوات حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063، وطلبت إلى اللجنة زيادة دعمها للمناطق المحلية في أفريقيا، بما في ذلك من خلال وضع مبادئ توجيهية إقليمية وآلية لاستعراض الأقران.

دال - العلم والتكنولوجيا والابتكار

51 - عُقد المنتدى الإقليمي الأفريقي الثاني للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في شلالات فيكتوريا، زيمبابوي، يومي 24 و 25 شباط/فبراير 2020، واجتذب أكثر من 800 مشارك من القطاعين العام والخاص. وأطلق المنتدى أول معسكر تدريب للشباب في منتدى العلوم والتكنولوجيا والابتكار، حضره نحو 200 شاب، وأنشأ فريقاً استشارياً أفريقيا للبحث والابتكار معني بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الدولي للاتصالات معسكراً مختلطاً للبرمجة لصالح الفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك في إطار احتفالات "الأمم المتحدة في عامها الخامس والسبعين"، الذي شاركت فيه أكثر من ثلاثة آلاف فتاة من 51 بلداً في جميع أنحاء القارة. وقد مكنت هذه الفعالية التي استمرت ثلاثة أسابيع الفتيات من اكتساب المهارات التقنية ومهارات ريادة الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبدأت الجهود الرامية إلى النهوض بالجامعات في مجال ريادة الأعمال بتدريب موظفي الجامعات، وشملت المجموعة الأولى من البلدان المشاركة في هذه المبادرة إثيوبيا وجنوب أفريقيا والجزائر وغانا.

رابعاً - تسليط الضوء على الدعم المتكامل الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للاستجابة والتعافي منها وإعادة ضبط الاقتصادات الأفريقية في مرحلة ما بعد الجائحة

52 - ظلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منذ آذار/مارس 2020 في طليعة الاستجابة القارية لجائحة كوفيد-19، حيث أجرت دراسات تحليلية عن أثرها وعقدت اجتماعات عبر الإنترنت لوزراء المالية الأفريقيين لبناء توافق في الآراء بشأن الاستجابة في مجال السياسات العامة، ودعت إلى اتخاذ إجراءات مثل تجميد الديون، والتحفيز الاقتصادي، وتدابير حماية القطاع الخاص. واسترشد عمل اللجنة باستراتيجيتها الرامية إلى الاستجابة المتكاملة للجائحة التي تركز على عملها المستمر، والاستفادة من بحوثها المتعلقة بالسياسات القائمة على الأدلة، ودعم السياسات المتعددة الأبعاد، ومنابر أصحاب المصلحة المتعددين. وتشمل المبادرات والإنجازات البارزة للجنة ما يلي:

(أ) أجرت اللجنة عملاً تحليلياً عن الأثر الاقتصادي الاجتماعي للجائحة على أفريقيا، بما في ذلك دراسات دون إقليمية، وقدمت توصيات لتوجيه الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء في مجال السياسة العامة، تشمل الاستجابة لحالات الطوارئ، واستراتيجيات الخروج من الإغلاق، وخطط الإنعاش الاقتصادي، كما يتضح من إعادة تعديل خطط التنمية الوطنية. وأتاحت التقارير المتعلقة بهذا العمل للبلدان أن تتعلم من خبرات نظيراتها واستجاباتها في مجال السياسة العامة⁽⁵⁾؛

(ب) قادت اللجنة جهود الدعوة العالمية والقارية لتعبئة الموارد المالية والتقنية على السواء لجعل التعليق المؤقت لمدفوعات خدمة الدين حقيقة واقعة. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة مجموعة العشرين بشأن تعليق خدمة الدين، التي مددت حتى نهاية عام 2021 واستفاد منها 24 بلداً أفريقياً، وهو ما أسفر عن وفورات بلغت نحو 5 بلايين دولار للقارة؛

(ج) أنشأت اللجنة، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، المركز المشترك بين أفريقيا والأمم المتحدة لإدارة المعرفة بشأن الجائحة (متاح على الرابط التالي: <https://knowledge.uneca.org/covid19>). والمركز عبارة عن نافذة وحيدة رقمية متكاملة للمعلومات والموارد المعرفية عن الجائحة في أفريقيا، فضلاً عن استراتيجيات واستجابات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والشركاء الإنمائيين على كل من الصعيد القاري ودون الإقليمي والوطني، بهدف تعزيز قدرات الدول الأعضاء على التصدي للجائحة بفعالية في أفريقيا؛

(د) قامت اللجنة بدور المحفز في وضع تصور لمنصة اللوازم الطبية الأفريقية بقيادة الاتحاد الأفريقي، وهي منصة فريدة من نوعها تهدف إلى تيسير شراء ما يلزم من المعدات الطبية الاستراتيجية والمعتمدة بطريقة فعالة من حيث التكلفة لمكافحة الجائحة. وقد جعلت السوق الإلكترونية سلسلة الإمداد باللوازم الطبية سهلة، وخفضت عمليات الشراء المجزأة، وساعدت البلدان على تحقيق وفورات الحجم من خلال توفير موردين طبيين تم تمحيصهم لضمان الوصول السريع إلى الإمدادات المتصلة بالجائحة بأسعار

(5) للاطلاع على قائمة كاملة بمنشورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن الجائحة، انظر، www.uneca.org/eca-covid-19-response/publications.

معقولة. وتم إشراك ما مجموعه 149 مشترك منذ إطلاقها، وانطلقت 198 شحنة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، تجاوزت الطلبات الجارية 200 مليون دولار من قيمة السوق العالمية؛

(هـ) تم تطوير منصة الاتصالات والمعلومات الأفريقية للعمل الاقتصادي والصحي وإطلاقها، وهي أول أداة من نوعها قائمة على الهاتف المحمول خاصة بالمعلومات والاتصالات في الاتجاهين بين المواطنين والحكومات. ومن خلال إتاحة بيانات الدراسة الاستقصائية التي ينتجها المستخدمون وما يأتون به من أفكار، مكن المنبر السلطات من تحليل المشاكل المتصلة بالجائحة على نحو أفضل وتنفيذ الاستجابات المناسبة في مجال السياسات. ويمكن للمنصة أن تغطي أكثر من 80 في المائة من المشتركين الأفريقيين في خدمات الهاتف المحمول؛

(و) ساهمت اللجنة أيضا في اعتماد وزراء النقل التابعين للاتحاد الأفريقي إعلانا يحدد إجراءات التعافي من الجائحة بالنسبة لصناعة الطيران ويدعو إلى اتخاذ تدابير وإجراءات ملموسة للإنعاش لتحسين السيولة لدى شركات الطيران الأفريقية. وشملت هذه التدابير تعبئة 25 بليون دولار، معظمها من القطاع الخاص؛

(ز) في سبيل تعزيز جهود الدول الأعضاء الرامية إلى إيجاد مخرج من الأزمة عن طريق تحويل أدوات السيولة القائمة وتيسير الوصول إلى الأسواق لتخفيف عبء الديون وتوفير السيولة التي تشتد الحاجة إليها بالنسبة للقارة، عملت اللجنة بالشراكة مع شركة "باسيفيك" لإدارة الاستثمارات، وهي شركة لإدارة الأصول، لإنشاء مرفق للسيولة والقدرة على الاستدامة في آذار/مارس 2021 كوسيلة لإدارة الديون والقدرة على تحمل الديون المالية. ويهدف هذا المرفق إلى خفض تكاليف الاقتراض التي تتحملها الحكومات من خلال زيادة الطلب على سندات السيادية. كما أنه يمكن حاملي السندات السيادية الحاليين من طرح هذه الأدوات كضمان للقروض ذات الفائدة المنخفضة الممولة جزئيا من إصدار جديد لحقوق السحب الخاصة. وستستخدم الموارد التي يتم حشدتها من خلال اتفاقات إعادة الشراء هذه لتمويل الاستثمارات في السندات السيادية للأسواق الناشئة. وقد أنشئ المرفق بطريقة لضمان مواءمة إدارته مع مهمة المنفعة العامة والتزامه بأعلى معايير الشفافية. وتشير التقديرات إلى أن هذا المرفق يمكن أن يوفر على المصيرين الأفريقيين 11 بليون دولار من تكاليف الفوائد على مدى فترة خمس سنوات.

خامسا - الاستفادة من الشراكات من أجل التنمية المستدامة

53 - رغم القيود التي تفرضها الجائحة، واصلت اللجنة الاستفادة من عدد من الشراكات ذات المنفعة المتبادلة، وهو ما وسّع من نطاق تدخلاتها الإقليمية ودون الإقليمية والقارية ونوعيتها وتأثيرها وامتدادها، كما يتضح أدناه.

54 - وعلاوة على ذلك، لا تزال الشراكات الابتكارية التي أقيمت مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي تكتسي أهمية بالغة لتنفيذ برنامج عمل اللجنة. وقد وقّعت اللجنة، خلال عام 2020، عددا من الاتفاقات الإطارية مع مجموعة واسعة من الشركاء. ويشمل هؤلاء الشركاء ما يلي:

(أ) شبكة أوميديار، للتعاون مع مركز الامتياز الرقمي التابع للجنة لتقديم الدعم للبلدان الأعضاء في تسخير فوائد الرقمنة بشكل كامل من أجل تنمية القارة؛

(ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للتعاون في الجوانب التشغيلية للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة في مجالين رئيسيين هما: أولاً، الدعم المتكامل في مجال السياسات للنهوض ببرنامج غابون لأهداف التنمية المستدامة "ما وراء النفط": تمويل انتقال سريع ومستدام من اقتصاد "بني" إلى اقتصاد "أخضر"؛ وثانياً، الدعم المتكامل في مجال السياسات للنهوض ببرنامج بنن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لدعم ميزنتها القائمة على أهداف التنمية المستدامة عن طريق زيادة الحيز المالي وتعزيز الكفاءة.

(ج) صندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق الذي قدم دعمه لمشروع تنزانيا: "خطة الخطوات العشر من أجل بناء هياكل أساسية طرقية أكثر أماناً"؛

(د) مؤسسة المجتمع المفتوح، لدعم البحوث والتحليلات التي تقوم بها اللجنة في إطار مشروع يتعلق بتجميد سداد الدين للمجتمعات الضعيفة في أفريقيا؛

(هـ) حكومة الدنمرك، للتعاون في تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(و) مؤسسة ماستركارد، لجعل أفريقيا قطبا عالميا للابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال بما يتفق مع الطموحات القارية.

55 - وفي مجال التجارة والتكامل الإقليمي، عملت اللجنة بالشراكة مع جامعة إيبادان لصياغة وثيقة رؤية للاتحاد الأفريقي لصناعة القطن والنسيج، لأن سلسلة توريد الملابس والمنسوجات قطاعاً استراتيجياً يمكن أن يسهم في التعافي بعد الجائحة. وكثفت مصر وكينيا وموريشيوس وجنوب أفريقيا من إنتاج ملابس الحماية الشخصية، وهي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا الصدد في المستقبل القريب. وعلى نطاق أوسع، أدت أزمة كوفيد-19 إلى فرصة لزيادة الإنتاج الأفريقي في القطاع ككل، حيث تسعى الأسواق الهامة إلى تنويع مصادرها، التي تعتمد حالياً بشكل مفرط على الصين. وطالما تم تحديد هذا القطاع في الاستراتيجيات الوطنية لتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي أعدت بمساعدة تقنية من اللجنة باعتباره عاملاً حاسماً في تطوير سلسلة القيمة الإقليمية ومساراً لتحسين الاندماج في الأسواق العالمية.

56 - وأقامت اللجنة أيضاً شراكات بشأن النمذجة والتنبؤ مع مؤسسات مثل معهد دراسات السياسات في إثيوبيا وجامعة ناميبيا، وبفضل ذلك عزز عملها في مجال وضع النماذج عملية وضع السياسات القائمة على الأدلة من خلال تقديم تقديرات كمية لآثار السياسات وآثار الصدمات الخارجية مثل الجائحة.

57 - وبالإضافة إلى تدابير بناء القدرات المبينة في الفقرة 49 أعلاه، تعاونت اللجنة، في مجال إنتاج المعرفة، مع مركز النقل واللوجستيات التابع لجامعة روما، لإجراء دراسة مشتركة عن النقل ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لتحديد الاحتياجات في مجال الهياكل الأساسية الخاصة بالنقل والخدمات لتلبية طموحات تلك المبادرة. ودعماً لإصلاحات مناخ الاستثمار في قطاع الطاقة، لا سيما لجذب استثمارات القطاع الخاص، انضمت اللجنة إلى المبادرة الإيطالية "حلول الطاقة المتجددة لمنطقة البحر المتوسط وأفريقيا" (RES4Africa)، لوضع أداة لتقييم فعالية القوانين التنظيمية لجذب مشاركة القطاع الخاص في قطاع الطاقة في أفريقيا. وحددت الأداة التنظيمية، التي نُفذت في 10 بلدان أفريقية، مواطن ضعف في القواعد التنظيمية المتعلقة بنقل وتوزيع الكهرباء والنظم خارج الشبكة في تلك البلدان.

58 - وبالشراكة مع شركة "بفايزر" متعددة الجنسيات وكلية لندن للاقتصاد، أطلقت اللجنة مشروعاً لتقييم الأثر الاقتصادي للأمراض المعدية في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وكينيا وملاوي ونيجيريا وإجراء

حوارات سياساتية رفيعة المستوى بشأن التدابير الرامية إلى خفض التكاليف الصحية وتحسين إنتاجية اليد العاملة.

59 - وواصلت اللجنة شراكاتها مع الأكاديمية الأفريقية للعلوم بشأن مبادرة البحوث المناخية من أجل التنمية، بغية تعزيز القدرة على إجراء البحوث المناخية من خلال تقديم منح للجامعات لربط البحوث المناخية بالتنمية؛ ومع معهد الموارد الطبيعية في أفريقيا التابع لجامعة الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ والأصول غير القابلة للاسترجاع.

سادسا - استنتاجات

60 - تعتبر التوقعات الاقتصادية لأفريقيا إيجابية، حيث من المنتظر أن ينتعش النمو الاقتصادي بنسبة تتراوح بين 0,4 و 3,1 في المائة في عام 2021، رغم القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وعبء الديون. وقد دفعت الجائحة أصلا بملايين الناس الضعفاء في أفريقيا إلى ما دون خط الفقر، حيث سيعانون لفترات طويلة ما لم يتم وضع استجابات مالية لتوسيع نطاق استجابات الحماية الاجتماعية. وهذا يشير إلى الحاجة إلى سيولة إضافية ليس فقط للحماية الاجتماعية ولكن أيضا للاستثمارات في التكنولوجيا لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر. وبعد الحصول المنصف على لقاحات الجائحة أمرا بالغ الأهمية لكي تتعافى القارة بنفس السرعة التي تتعافى بها بقية العالم. وفي هذا الصدد، لا يمكن المبالغة في التأكيد على ضرورة أن تجتمع القارة على وجه السرعة لوضع حزمة شاملة من أجل المضي قدما على نحو أفضل. وينبغي أن تستفيد هذه الجهود استفادة كاملة من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذي بدأت في إطاره المبادلات التجارية في كانون الثاني/يناير 2021، كنقطة انطلاق للانتعاش الأخضر.

61 - وقد منح العمل الذي اضطلعت به اللجنة في 2020 و 2021 الأولوية للدعم الرامي إلى تعزيز استجابة المنطقة لآثار الجائحة والتعافي منها. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تمكنت اللجنة من تثبيت موقعها باعتبارها هيئة ميسرة ومفاوضة مؤثرة ورائدة على الساحتين الدولية والقارية، وتعمل على إحداث تغييرات مؤثرة ومفيدة في مجال السياسات. وستتابع اللجنة مبادراتها الرائدة وتواصل القيام بدور الوسيط، بهدف مساعدة الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية وغيرهم من أصحاب المصلحة على التغلب على الجائحة والتحديات الناجمة عنها. وستقود تحقيق التمويل الابتكاري من خلال تنفيذ التوصيات الرئيسية المتعلقة بالسياسات والآليات المقترحة الواردة في التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، والاستراتيجية المتعلقة بـ "المضي قدما معا: تمويل انتعاش مستدام من أجل مستقبل الجميع".

62 - وفي السنة المقبلة، ستسعى اللجنة إلى تحقيق الهدف الثلاثي المتمثل في الاستجابة والانتعاش وإعادة ضبط الوضع، ومساعدة البلدان على تأمين التمويل الذي تحتاج إليه للخروج من أزمة كوفيد-19، وتحديد الاستثمارات لإيجاد فرص العمل والانتعاش، ودعم الموقف الأفريقي في المحافل العالمية في الوقت الذي يعيد فيه المجتمع الدولي تصميم الخطة متعدد الأطراف وإعادة ضبطها. وستركز اللجنة أيضا على تعزيز القدرة على المضي قدما من أجل انتعاش أخضر، بغية زيادة الدخل وفرص العمل والنمو. وستدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التخفيف من آثار الجائحة على صعيد الاقتصاد الكلي والتعافي منها بالدعوة إلى إجراء إصلاحات هيكلية قصيرة وطويلة الأجل، وتعزيز التعاون متعدد الأطراف، ومنح الأولوية للاستثمارات في الهياكل الأساسية والطاقة الخضراء المبتكرة. وسيظل تعميق عمل اللجنة بشأن الفقر والضعف، ونوع الجنس، والتنوع الاقتصادي والتصنيع، والنهوض بخطة التكامل الإقليمي مع التركيز

على المرأة والتجارة عبر الحدود، من المجالات الرئيسية التي تركز عليها أعمالها. وفي كل هذه الجهود، ستظل رعاية وتعزيز الشراكات ذات القيمة المضافة التي يمكن أن تزيد من أثر تدخلات اللجنة أمراً بالغ الأهمية. كما سيظل التركيز منصباً على ضمان القيادة الفعالة للتحالفات الموضوعاتية والقائمة على الفرص والمشاركة فيها، والتعاون مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين والأفرقة القطرية لضمان إنجاز أكثر أهمية وفعالية على الصعيد القطري.
